المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 10 يونيو 2024

مقومات جبهة عمالية ضد العدوان الثلاثي: حرية الإضراب والتقاعد ومكاسب مدونة الشغل

تقرأن-ون في هذا الملف

- مرامي أرباب العمل في سعيهم لتعديل مدونة الشغل
- شغيلة المقالع، خبز من حجر، وموت سحقا تحت الحجر
- مخاطر العمل في المقالع
- أفريقيا كميدان ورهان للصراع بين الإمبرياليات
- عين على نضالات طبقتنا

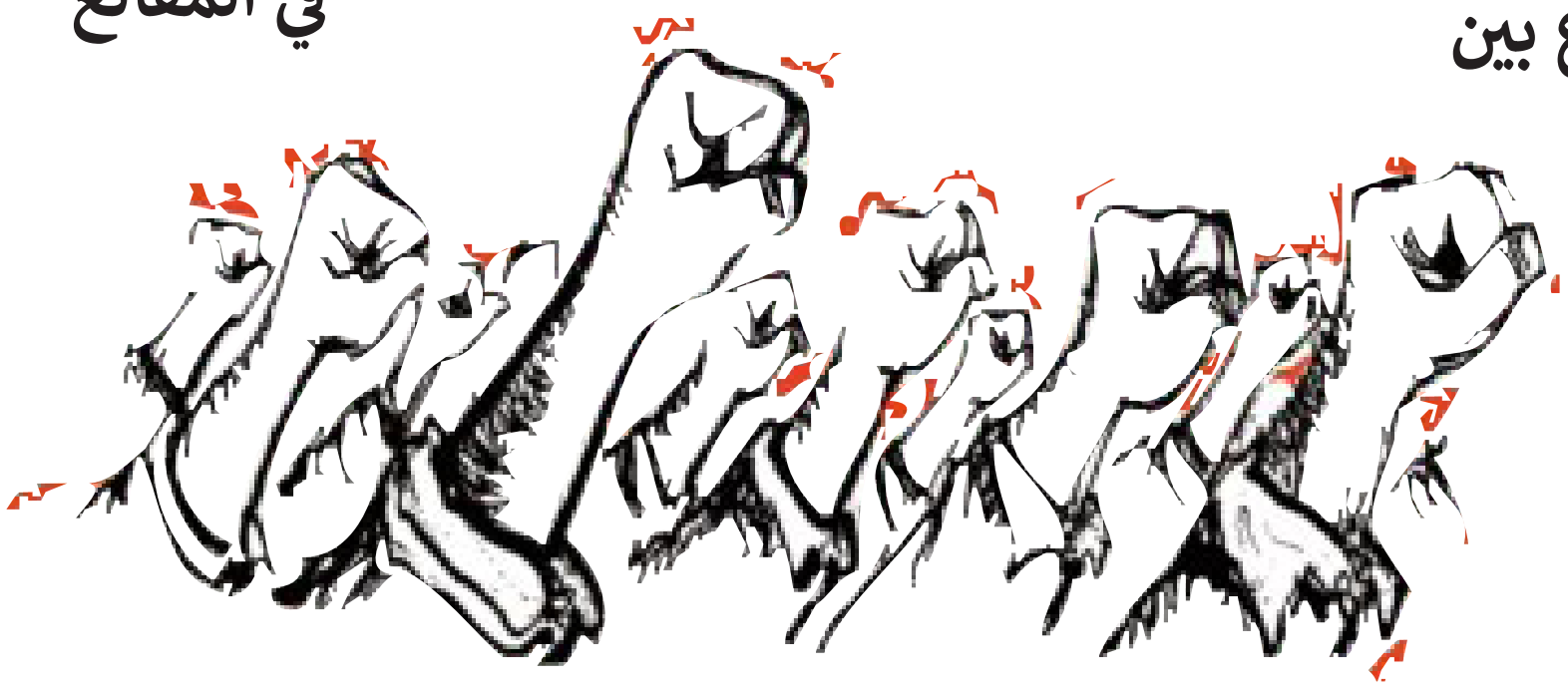

- أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»
- استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد
- المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

افتتاحية جريدة المناضل-ة

مقومات جبهة عمالية ضد العدوان الثلاثي: حرية الإضراب والتقاعد ومكاسب مدونة الشغل

اتخذت قيادات الحركة النقابية وجهة مناقضة لتطلعات القاعدة العمالية ومصالحها بقبولها وضع قضايا أساسية موضع تفاوض ضمن ما يسمونه «الحوار الاجتماعي»، وهي حرية الإضراب، ومكاسب التقاعد ومدونة الشغل. هذا ما وقعت عليه تلك القيادات في اتفاقها مع ممثلي منظمة أرباب العمل ودولتهم في اتفاق 30 أبريل العام 2022، وأكدته باتفاق 29 أبريل 2024.

بهذا بات التفاوض جاريا حول مطالب البرجوازية والدولة وليس مطالب الطبقة العاملة. فالمواضيع الثلاثة كانت دوما مطروحة للتفاوض بإلحاح من البرجوازية: فتقنين الإضراب بإحاطة حرية ممارسته بقيود وشروط أمر لم يكن وليس- ولا يمكن أن يكون- قط مطلبا عماليا. فما يحتاج العمال-ات هو حرية تامة للتوقف عن العمل، عندما تكون ظروفهم-هن مهددة لصحتهم-هن، ومقابله من أجور ومكملاتها دون الحد الأدنى المتيح حياة لائقة للشغيلة وأسرهم.

وما يسمى إصلاح التقاعد، المراد به النيل من طفيف مكاسب الأجراء (عوض إنمائها)، برفع سن الإحالة على التقاعد، وزيادة نسبة الاقتطاع من الأجور، وخفض مبلغ المعاش، وإبدال نظام التوزيع بنظام الرسملة، وجعل مدخرات صناديق التقاعد نهبا للرأسماليين بتدويرها في الأسواق، لم يكن يوما مطلبا عماليا بل سياسة يدعو إليها البنك العالمي ضمن نهجه الخادم للرأسمال.

كما أن إضفاء مزيد من الهشاشة على قوانين الشغل وإسقاط عدد من المكاسب، مع أنها لا تزال على الورق، ليس هدفا للشغيلة بل لمنظمة أرباب العمل الساعين إلى رفع امتصاص دماء العمال والعاملات إلى أعلى مستوى ممكن.

نحن والحالة هذه إزاء أعلى مستوى يمكن تصوره من خدمة القيادات النقابية لأجندة البرجوازية ودولتها. ما يقتضي إعلان عصيان بوجه تلك القيادات وإسقاط أي اعتراف بتمثيليتها للشغيلة، عصيان دلَّ حراك شغيلة التعليم العظيم على بعض سُبُله. إن هذه القيادات توقع على الأجهاز على مكاسب الطبقة العاملة خدمة لمصلحتها كفئة مفصولة عن القاعدة العمالية وذات امتيازات، لا تمثل إلا نفسها.

إننا إزاء استسلام نوعي لا يترك مجالا لأي اعتبار غير مصلحة الشغيلة، فوجب تنظيم الرد العمالي ضد تلك القيادات، باعتماد المواقع في التنظيم النقابي وخارجه على حد سواء. إننا أمام معركة تاريخية سيكون لنتيجتها أثر بعيد المدى على نضالية الطبقة العاملة، وأوضاع عملها وحياتها.

اللحظة دقيقة وحاسمة، فإما أن ننجح في استنهاض طاقة النضال التي تسعى البروقراطيات إلى تنويمها، مستغلة سيطرتها على الجهاز النقابي عبر شبكة زبائنها، أو نسير إلى هزيمة نكراء تقودنا إليها القيادات الخائنة.

غالبا ما استكان قسم من النقابيين إلى موقف تفادي مواجهة صريحة مع البيروقراطية لحسابات تعلَّق معظمها بصون مواقع تنظيمية في الجهاز. وهي سياسة مضرة بمصلحة الشغيلة بنحو أكيد، زادته التجربة تأكيدا، إذ لا المواقع التنظيمية يُحتَفظ بها ولا مواجهة البيروقراطية يوفى بها، عندما تصر تلك البيروقراطيات على اجتثاث أي معارضة تواجهها (ولنا في تجربة التوجه الديمقراطي في الاتحاد المغربي للشغل أبلغ عبرة). وهذا سلوك لم يعد واردا أمام معركة التصدي للعدوان الثلاثي الراهنة بحكم الطبيعة النوعية لتنازلات البيروقراطية.

فأقل الواجبات، ونحن في منعطف تاريخي، يتمثل في مباشرة تجميع قوى الشغيلة، بمختلف الطرق الممكنة، داخل الهياكل النقابية وخارجها. فرغم ضعف التنظيمات النقابية، وسواها من أدوات النضال المطلبي، وانعدام حزب عمالي قادر على قيادة معركة سياسية من هذا الطراز، تظل قوى الطبقة العاملة قائمة موضوعيا قد تجد قنوات نحو ميدان المواجهة، لا سيما إن حفزتها مبادرة وحدوية جدية.

وهنا لا يسع كل مخلص للقضية العمالية غير تأييد مبادرة تشكيل جبهة عمالية للتصدي للعدوان الثلاثي، مبادرة دعت إليها نقابات منها في قطاعي التعليم والصحة... وجلي أن أول مقومات بناء هذه الجبهة العمالية الاستنارة بدروس أشكال من العمل الموحد سبق تجريبها في مناسبات متنوعة. أول الدروس: جعل العمل الموحد قاعديا متجسدا في تعاون بين الشغيلة في الفروع المحلية، بكل عنفوان وإقدام وحرية مبادرة وإبداع، لا مجرد انقياد لتوجيهات فوقية. ولعل أبرز مثال يعزز نهج العمل التحتي هو مصير «الجبهة الاجتماعية» التي ظلت اسما بلا مسمى بفعل الإحجام عن بنائها قاعديا.

ثاني مقومات البناء المتين لجبهة عمالية إسقاطُ كل جنوح إلى تغليب النزوع الكارثي السمى «فخر الانتماء»، أي التعصب لهذا الهيكل التنظيمي أو ذاك وجعله صنما يُعبد، بصرف النظر عن المصلحة العليا للطبقة العاملة. فلا فخر سواء للانتماء لطبقة عبيد الأجرة المنتفضين-ات على نظام العبودية الرأسمالي.

وثالث المقومات هجرُ كل تحقير لأشكال التعبئة التي يلجأ إليها الشغيلة المستاؤون من التدبير والهيمنة البيروقراطيين، والقصد هنا تلك التنسيقيات التي يبدعها الأجراء بالإفادة من سهولة خلق شبكات بفضل وسائل التواصل الاجتماعي. فمهما اعتور هذه الأشكال التنظيمية من نواقص، دلت التجربة أنها تنهض بدور بالغ الأهمية وحاسم، وأكثر مدعاة للأمل من انتظار قرارات إضراب مملاة ومتحكم فيها من فوق، ولينظر كل مشكك إلى تجربة حراك التعليم ودور التنسيقيات فيه. فيما تظل المهمة هي تجاوز تلك النواقص بما يتيح تطوير تلك المبادرات وإكسابها ما يضمن ثباتها واستمرارها في المكان والزمان.

فضلا عن هذا دلت تجارب متنوعة من العمل المشترك ضرر ما درج قسم من اليسار على ممارسته من سعي إلى الوصاية على حركة الجماهير. سعي قائم على وهم امتلاك الحقيقة وبخس قدر الفعل الجماهيري التلقائي غير المؤطر، وبالتالي استباحة دوس الديمقراطية بمختلف أشكال التلاعب والتحكم الفوقيين. ولنا في مصير تنسيقيات الغلاء في 2006-2007 درس بليغ وثمين في هذا الصدد.

رابع المقومات التخلي عن منظور ضار بالنضال قائم على التركيز على الطابع المهني/ الاجتماعي للمطالب وتفادي المواجهة السياسية مع الدولة باعتباره أقصر الطرق لنيل المطالب، في حين دلت التجربة أنه أقصرها نحو الهزيمة.

إن معركة من حجم التصدي للعدوان الثلاثي تستدعي ابتكار أدوات عمل وحدوي، تُسقط كل اعتبار آخر، أدوات ليست غير لجان مشتركة بين نقابيي-ات مختلف النقابات، وتنسيقيات توحد فعل من بقي خارج النقابات بفعل تبرم مبرَّر ومشروع من خط القيادات المُفَرِّط في المكاسب والمتعاون مع الخصم.

الواجب النضالي ينادينا إلى معركة تاريخية حاسمة، فلنكن جميعا أهلا بالمسؤولية إزاء طبقتنا.

مرامي ارباب العمل في سعيهم لتعديل مدونة الشغل

منذ عقود وأرباب العمل بالمغرب ينادون بجعل قانون الشغل خفيفا عليهم، أي مُسهلا طردَ الأجراء بأقل كلفة، ومتيحاً يدا عاملة رخيصةً ومُخضعة بعلاقة شغل هشة إلى أقصى حد ممكن. وقد نالوا قسطا مما يبتغون بإقرار مدونة الشغل في العام 2003، ومنذئذ تكاثر التشغيل الهش بعقود العمل المؤقتة، بمقاولات السمسرة في اليد العاملة المسماة «وساطة»، وبما يسمى المقاولة من باطن. وسرعان ما شرع أرباب العمل، بعد فترة وجيزة في المطالبة من جديد بإضفاء مزيد من «المرونة» على علاقة الشغل، ومراجعة مواد أخرى متنوعة يعتبرونها عبئا ثقيلا على «المقاولة المغربية».

بقلم إ.م

فأكثروا الكلام في صحافتهم، المباشرة والمداورة، ونظموا الندوات وأصدروا وثائق تركز أهدافهم. وها قد بلغوا أمنيتهم بإعادة وضع تعديل مدونة الشغل على جدول «الحوار الاجتماعي»، بما نص عليه اتفاق أبريل 2022، مع البيروقراطيات النقابية وأكده نظيره ليوم 29 ابريل 2024.

ولا شك أنه من أمارات تردي وضع المنظمات العمالية أن تجالس قياداتها أرباب العمل لمناقشة مطالبهم في تدمير ما تبقى من مكاسب قي مدونة الشغل، ومن ثمة فتح باب جهنم على الشغيلة، هذا عوض طرح مطالب عمالية لتعزيز مكاسب الشغيلة في قانون الشغل.

تمثل وثيقة الاكاديمية الاجتماعية لمنظمة أرباب العمل، الصادرة عام 2019 بعنوان «تعديل مدونة الشغل من وجهة نظر الاتحاد العام لمقاولات المغرب» نموذجا بليغا في التعبير عن نوايا برجوازي المغرب إزاء الشغيلة.

جوهر ما يسعى إليه أرباب العمل بتعديلاتهم لمدونة الشغل هو مزيد مما يسمى المرونة بتعميم عقود العمل المؤقت، حتى بدوام جزئي، أي العمل سويعات في اليوم فقط. وهو الأمر المتجلي من تخصيص ملحقين لهذين الأمرين في تلك الوثيقة المشار اليها:

الأول خاص بشركات التشغيل المؤقت من 8 صفحات، والثاني عبارة عن مشروع عقد عمل بدوام جزئي من 7 صفحات.

تجدر الإشارة إلى أن استجابة أولية لمطالب أرباب العمل تمت بإصدار مرسوم 23 يوليوز 2020 بتحديد القطاعات والحالات الاستثنائية التي يمكن فيها إبرام عقد شغل محدد المدة. كشفت حقيقته وأهدافه شبكة تقاطع في بيانها بتاريـخ 11 غشت 2020.

كما أن سبيلا آخر لمزيد من الهشاشة، عبر تملص أرباب العمل من عقود العمل الدائمة، قد جرى تمهيده بـالاستخدام المفرط «لعقود الخدمة» بدلا من «عقود الشغل» حيث أن تبسيط نظام المقاول الذاتي يحدو بأرباب عمل الى دفع أجرائهم للانتقال من صفتهم الأجرية إلى العمل المستقل، هذا مقابل زيادة محدودة في رواتبهم بالموازاة مع فقدانهم لحقوقهم الاجتماعية.

لماذا يريدون مزيدا من المرونة

مبرر المرونة في علاقات الشغل هي اعتبار انعدامها في سوق الشغل سببا للبطالة، وهذا لا أساس نظري له ولا حجة عليه في الواقع، إنه خرافة إيديولوجية أكثر مما هو نموذج علمي حسب تعبير الاقتصادي اليساري ميشال هوسون

La fable de la flexibilité, Michel Husson in Fondation Copernic, Pour en finir avec la précarité, Syllepse, 2007

وحتى الاقتصادي الليبرالي بإفراط دافيد تسمار

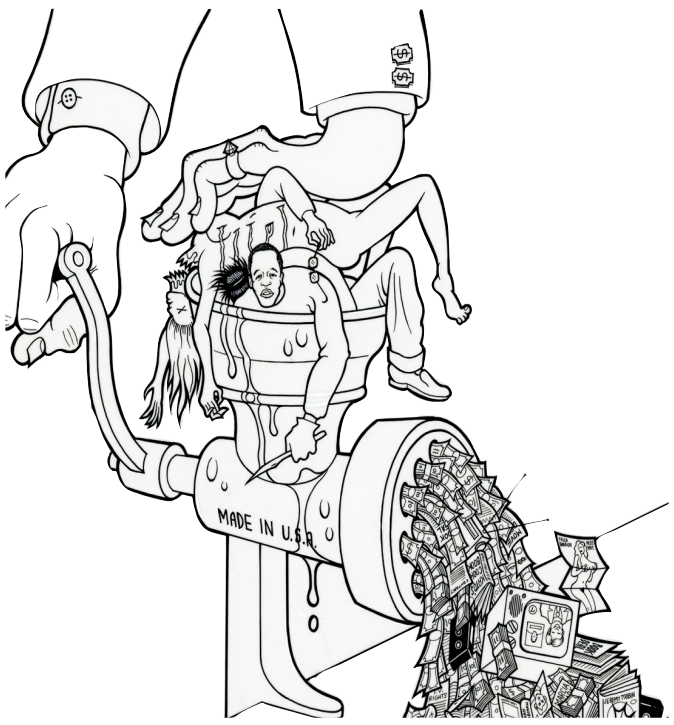

David Thesmar أوضح أن لا وجود في الإنتاج الفكري الأكاديمي، الى يومنا هذا ترابط قوي بين مرونة العمل وخلق فرص عمل.

الغاية الحقيقية: خدمة المصالح الاقتصادية للبرجوازية.

يرجع تطور الهشاشة في العالم إلى بداية الثمانينات من القرن المنصرم. ويدخل في إطار تكيف المقاولين مع الأزمة الاقتصادية العالمية التي ابتدأت منذ أواسط السبعينات من القرن الماضي. فالبرجوازية تحاول الحد من انخفاض معدلات الربـح، من خلال تقليص تكاليف اليد العاملة، والإجهاز على مكتسباتها من استقرار في العمل وتحديد للأجور وحماية اجتماعية. وكذلك انسجاما مع الانعطافة الليبرالية الحالية حيث العودة إلى رأسمالية بدون قيود كما شهدها القرن 19. وهكذا لم يتبق للبرجوازية لتكييف المقاولات مع الأزمة، ولدحر المنافسين، سوى ضرب استقرار الشغل. كما يرجع تطور الهشاشة أيضا إلى السياسات الحكومية الليبرالية وتزايد هجوم شبكات المثقفين والمفكرين والمنظرين الليبراليين، حيث يتم التطبيل للتحرير الشامل للاقتصاد ولإلغاء قوانين الاستثمار (إلغاء أية رقابة) ولإلغاء قوانين الشغل ثم الخوصصة.

ولهذا مضاعفات خطيرة على الطبقة العاملة:

أهمها على الإطلاق: ان عدم استقرار علاقة الشغل وانتشار عقود الشغل الهشة (بمختلف تنويعاتها التي تروم منظمة أرباب العمل توسيعها أكثر) يضرب في الصميم تماسك الطبقة العاملة ومقدرتها على النضال، اي أنه يؤدي إلى صعوبة وحتى تعذر تنظيم أقسام عريضة من الشغيلة. وهذا ليس نقابيا فقط بل حتى النضال غير النقابي، اي النضال من أجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

بعد تمرير المدونة في 2004 وتكريس مقاولات التشغيل المؤقت، شهدنا موجة من تفكيك علاقات الشغل القارة بوضع الشغيلة أمام خيار التحول إلى تعاقد مع مقاولة تشغيل أو التسريـح. وموسرت ضغوط قوية لبلوغ هذا الهدف، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد التراجع العميق للعمل النقابي في القطاع الخاص منذ 20 سنة. ليس القمع هو السلاح الأشد فتكا بالتنظيم العمالي بل هذه الهشاشة.

الهشاشة تكتيك حرب اجتماعية

سيكون من الخطأ النظر إلى إدخال الهشاشة إلى عالم الشغل كاستراتيجية اقتصادية فقط. إن تحويل الشغل إلى عمل هش هو أيضا وسيلة فعالة لتفادي المعارضات الاجتماعية كيفما كان شكلها. إن جعل فترات التدريب والتمرس والعقد المحددة تتراكم على أجير معناه مضاعفة العراقيل أمام دمجه في منصب قار. فالمرشح لهذا المنصب يفترض لا أن يكون جيدا فقط بل أن يتحمل قساوة ظروف العمل والخنوع التام. فرب العمل يستطيع منذ البداية أن يتأكد مما إذا كان المستخدم مستعدا لقبول كل شروطه ومتطلباته، وكل شكل معارضة لسلطة وتجاوزات رب العمل يتعرض صاحبها إلى العقاب بفقدان منصبه. والمثال الذي سيكون مرعبا بالفعل هو التشغيل المؤقت حيث جزء من العمال سيتعرضون لوقف عقودهم بين أسبوع وآخر بل في بعض الأحيان بين يوم وآخر. فأن يرفض الأجير الساعات الإضافية غير مدفوعة الأجر، أو يجادل المسئول عن المقاولة، أو يرتكب خطأ، فإن ذلك يعني فقدانه لعمله والرمي به في أحضان البطالة. أما إذا طالب بحقوق فإن وكالة التشغيل المؤقت هي التي ستقفل عليه أبوابها بشكل نهائي. أما بخصوص أشكال النضال النقابي المنظم فإن القيام بها يعد من الصعوبة بمكان. فجعل الشغل هشا هو أيضا وسيلة مثلى لإضعاف النقابات وتفادي الإضرابات. باختصار لجم كل أشكال الدفاع الذاتي للمأجورين. فكيف يستطيع العامل بالعقدة المحددة أن ينضم بشكل صريـح إلى النقابة إذا كان

التتمة في الصفحة 04

مرامي أرباب العمل في سعيهم لتعديل مدونة الشغل

تتمة ص 03

بقلم إ.م

لا يرغب معاينة فقدان عمله؟

1 - تضفي أشكال التشغيل المرنة، أي الهشة، عدم استقرار هيكليا على حياة الأجير، حيث انعدام الشعور بالأمان، وظروف حياة رديئة بفعل ضعف الدخل.

العمل المؤقت والهش بصفة عامة يحرم الأجير من المزايا الأجرية والاجتماعية التي يستفيد منها الشغيلة الدائمون (مثال الوضعية السائدة في قطاع المناجم، حيث التفاوت بين الأجراء الرسميون وأجراء شركات الوساطة في التشغيل في الاستفادة من مزايا اجتماعية).

2 - أشكال العمل الهش مقرون بارتفاع التعرض للمخاطر المهنية :حالات حوادث الشغل والأمراض المهنية . فمن المعتاد إسناد أشد الأشغال خطورة لعمال شركات التشغيل المؤقت، وكذا بغطاء شركات المناولة، حيث الشغيلة ناقصي التكوين، وغير عارفين بخصوصيات مكان العمل وطرائقه. ويؤدي تنوع أماكن عمل المؤقتين، من مقاولة إلى أخرى، الى صعوبة تتبع ما يتعرضون له من مخاطر مهنية. ويتزايد عناء العمل وضغطه على المؤقتين المتقلبين في مناصب عمل متباينة مع اضطرارهم إلى العمل بوتيرة المستقرين رغم نقص الدراية.

وفضلا عن هذا، يؤدي فرط الاستغلال الملازم لهشاشة التشغيل، وانعدام الأمان الاجتماعي، إلى الإضرار بالصحة النفسية للأجير، دون أن يكون معترفا بالمخاطر النفسية في جداول الأمراض المهنية.

ولا بد من التذكير، ونحن بصد الصحة المهنية، أن من مطالب أرباب العمل: عدم إلزام المقاولة ذات عدد اجراء يفوق 50 باحداث مصلحة طب شغل وبتوظيف طبيب شغل وقتا كاملا. (ويطالبون بعقود عمل هشة مع طبيب الشغل ايضا)

3 - رفع نسبة المحرومين من التغطية الاجتماعية: التغطية الاجتماعية رهينة بمجموعة من الشروط، فالأجير مثلا الذي صر ح له بدخل أقل من 60 % من الحد الأدنى للأجور لا يستفيد من التعويضات العائلية والتأمين الصحي الإجباري عن المرض. وكثيرا ما يتواجد العاملون بدوام جزئي في هذه الوضعية، مما يعرضهم لخطر غياب جزئي أو كلي للتغطية الاجتماعية.

4 - مزيد من قهر النساء : ستكون النساء أكبر ضحايا تعميم هشاشة التشغيل، فنسبة عالية من شغيلة قطاع النظافة والعمل المؤقت في الصناعة و الزراعة، نساء. ففرص عمل ضعيفة التأهيل غالبا مسندة للنساء.

5 - الشباب ضحية هشاشة التشغيل بامتياز : استغلال نسبة البطالة المرتفعة لفرض أشكال العمل الهشة على الشباب الخريج. يتضح هنا دور جيش العاطلين الاحتياطي في ترويض الأجراء وفرض ظروف عمل وحياة متردية عليهم. يريد العمل تعميم عقود العمل الهشة كي ينهلوا من هذا الخزان الهائل من قوى العمل الفتية لاستغلالها بأقل كلفة.

خلاصة القول أن قبول البيروقراطيات النقابية وضع تعديل مدونة الشغل موضع «حوار اجتماعي» إنما هو تخل عن مصلحة الطبقة العاملة وخدمة للبرجوازية ولدولتها.

سيدخل هذا التنازل المُذل تاريخ الحركة العمالية المغربية من باب خيانة أبسط مصالح الأجراء: الحق في عمل قار يضمن حدا أدنى من حياة لائقة. ولذلك يمثل رفض ما أقدمت عليه البيروقراطية والتجند لبناء أوسع جبهة نضال ضد تعديلات أرباب العمل لمدونة الشغل ابسط واجبات المناضل والمناضلة النقابيين اليوم.

عين على نضالات طبقتنا

بقلم، العاصي

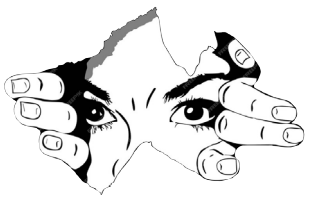

شركة شركة «كرامة روسيكلاج» بالناظور تبتز مؤسسات الدولة بوقف صرف أجور العمال وطردهم.

احتج يوم 8 يونيو 2024 حوالي 500 من العاملات/ل بمعمل «الكرامة روسيكلاج» في ا لناظور لإعادة تدوير الملابس المستعملة، ضدا على طردهم ووقف أجورهم/هن. حقيقة الأمر هو أن الشركة تقوم بتوقيف العمال ووقف أجورهم /هن، من أجل حثهن على الاحتجاج ضغطا على السلطات الاقليمية من أجل إيجاد حلول لصالح العمال/ات. تشتغل هذه الشركة وفق اتفاقية دعم مخصص للشركة قدرها يزيد عن مليار سنتيم عند تأسيسها إضافة إلى تحويلها عدة امتيازات تجارية، وذلك قصد توفير فرص الشغل وايجاد بديل لممتهني التهريب المعيشي. لمزيد من التفاصيل رجاء موقع جريدة المناضل على الرابط التالي: https://www.almounadila.info/archives/12611

احتجاج شركة المدابغ المتحدة من أجل أداء الأجور والتغطية الاجتماعية في الدار البيضاء

نظم عمال شركة **STAG** للجلد يوم 7 يونيو 2024 المنضوون في نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل وقفة احتجاجية أمام مقر عملهم. معظم العمال اشتغل لمدة تفوق 20 سنة بل أن بعضهم تجاوز مدة 34 سنة من العمل. لم يحصل العمال على الأجرة الشهرية، ولم تجر تسوية لمصاريف التغطية الصحية (لمدة عام ونصف) او عدم التصريح ببعض العمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي وعدم التأمين عن حوادث الشغل. يقول العمال بأن المعمل يشتغل دون توقف في حين حقوقهم الاجتماعية مهضومة دون تحرك للسلطات المسؤولة التي أبلغت بأمر انتهاك الحقوق وتعنث رب العمل في أداء ما عليه منذ أسابيع.

التقنيون في الإدارات يشنون إضرابات متتالية بسبب تدني الأجور

قررت الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب، خوض إضرابات وطنية في أيام 5 و12 و19 و26 من شهر يونيو الجاري، وذلك احتجاجا على « تماطل الحكومة في الاستجابة لمطالبهم «. يطالب التقنيون بفتح حوار جاد ومسؤول مع الهيئة الوطنية للتقنيين بالمغرب، والتعجيل بإرجاع المبالغ المقتطعة من أجور التقنيين والتقنيات الذين مارسوا حقهم الدستوري في الإضراب. كما يطالبون كذلك بتعديل النظام الأساسي الخاص بهيئة التقنيين المشتركة بين الوزارات، إلى جانب حذف السلمين 8 و9 بالنسبة لفئة التقنيين وإدماجهم في السلم 10 تقني الدولة. وإحداث درجتي تقني رئيس من الدرجة الثانية والأولى المرتبتين خارج السلم، وكذا تسوية الوضعية الإدارية والمادية لحاملي مختلف الديبلومات التقنية، مع تسوية الوضعية الإدارية المجمدة منذ أزيد من 30 سنة للتقنيين المساعدين خريجي مدارس المساعدين التقنيين.

شغيلة البنك الشعبي تحتج وتطالب بزيادة قدرها 2000 درهم

أطلقت النقابة الوطنية للقرض الشعبي احتجاجات شغيلة القطاع، من خلال حمل الشارة الحمراء، بداية من يوم الخميس 06 يونيو 2024، برنامجا نضاليا، للمطالبة بتحسين أوضاعها المادية واقرر زيادة عامة في الأجر قيمتها 2000 درهم شهريا. تطالب الشغيلة من خلال النقابة، المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وفق بلاغ، بـ "تحسين الأوضاع الاجتماعية للعاملين بالمؤسسة، واقرار مبدأ السلم المتحرك للأجور". وجاء على لسان النقابة أن الشكل الاحتجاجي الذي جرى تنفيذه اليوم الجمعة 7 يونيو الجاري، "عرف انخراطا واسعا من طرف مستخدمي المؤسسة بمختلف أقاليم المغرب، كتعبير عن الوضعية الاجتماعية المتدهورة للشغيلة التي باتت تواجه شبح ارتفاع أسعار المعيشة وتزايد تكاليف الحياة اليومية، مقابل تجميد الرواتب الشهرية رغم الأرباح الطائلة التي تحققها المؤسسة".

مخاطر العمل في المقالع

بقلم، م.أ الجباري

يتضمن استغلال المقالع نوعين مختلفين من النشاط: الاستخراج وتفتيت/ سحق المواد المستخرجة. ينطوي كلا هاذين الطورين على مخاطر خاصة تهدد العمال، لكن بوجه عام، العمل في المقالع هو الأشق، لا سيما بفعل الظروف المحيطة التي يجري فيها: تقلبات الجو، الضجيج، الغبار ... كما أنه عمل خطير بسبب الآليات والمعدات المستعملة: متفجرات آليات السحق...

الاستخراج

المستخدمون المكلفون بالحفر معرضون لتقلبات الجو وللضجيج وللغبار ولمخاطر الحوادث الناتجة عن التساقطات والانهيارات أثناء الأشغال في السفح. يمكن خفض مستويات الضجيج التي قد تبلغ 102 ديبيسيل باستعمال حفارات خاصة. لكن رغم نظام خفض الضجيج هذا يظل استعمال خوذة مضادة للضجيج ضروريا. إنه طبعا إكراه عمل إضافي لا سيما عند ارتفاع درجة الحرارة حيث تصبح الخوذة مزعجة وصعبة التحمل. ومن جهة أخرى يمثل غياب التواصل مع المحيط، علاوة عن العزلة الناتجة عنه، عائقا امام التوصل بالإشارات الصوتية المنبهة إلى خطر محتمل. يمكن تجيز لآليات الحفر بلاقط غبار. هذا الإجراء الآخر للوقاية في المنبع طبعا استعمال وسائل وقاية فردية(أقنعة ذات خرطوشة، إلخ). يجب إسناد تخزين المتفجرات واستعمالها إلى مستخدمين ذوي تكوين خاص وشهادة مهنية في الميدان. ويتم شحن ونقل المواد المستخرجة بآليات قوة شديدة يتعين تجهيزها ببنية وقاية ضد الارتداد وضد التساقطات.

لكن الأمان وشروط العمل لا تقوم فقط على وسائل حماية فردية أو جماعية، وعلى التكوين والإرشادات. يجب أن يخضع استغلال المقلع لبعض القواعد المدمجة في العمل ذاته ومن شأنها ضمان سلامة المستخدمين. هكذا يندرج علو واجهة الأشغال وعرض المقعد الحجري ومساحات الدوران في مجال دراية مستغل المقلع، ويتعين أن تستجيب من خلال خصائصها لشروط السلامة. كما أن خفض مستوى الاهتزازات والارتجاجات داخل الآليات يستوجب أن تكون الطرق في الأوراش مستوية ومدكوكة، ويجب، بقصد الحد من خطر الحوادث، أن تحتوي على طريقين وألا يتجاوز مستوى انحدارها 10%، وأن تكون الحافة الواقعة جنب الفراغ مزودة بمعدات وقاية.

التفتيت/ السحق

كما هو شأن طور الاستخراج، نجد هنا مشاكل ظروف العمل المرتبطة بالغبار والضجيج وكذا مخاطر مميزة خاصة بهذا النشاط: مخاطر ميكانيكية خاصة بالألات والأجهزة، الكسارات/ السحاقات والمخلاطات، وأحزمة النقل، والرافعات، لولب أرخميدس، ومخاطر الانزلاق في الأهراء silos و القواديس tremis.

فيما يخص المخاطر الميكانيكية، تتيح أنماط عديدة من حلول السلامة الحد منها. أكثرها مباشرة تستند على أجهزة وقاية. هكذا يجب أن تكون كل أدوات النقل في الأجهزة مغطاة داخل كارتيرات، ويجب أن يكون الولوج إلى الأجزاء الخطيرة ممنوعا بإجراءات سلامة. ويجب تجهيز أحزمة النقل بآلية وقف في حالة الاستعجال. وفي أمكنة السحق، تكثر الممرات، والأدراج والسطيحات، وتستلزم مخاطر السقوط أرضيات وممرات مانعة للانزلاق (معدن مخدد، شبكات أرضية معدنية). ولتأمين فعاليتها، يتعين تنظيفها بانتظام وإنارتها على نحو جيد.

تستوجب مبادئ سلامة أخرى إجراءات عمل منطوية على الوقاية. هكذا يجب أن يكون كل تدخل في آلة، من أجل إصلاح مثلا، مسبوقا بتسجيلها، وفصل مصادر الطاقة بشكل واضح، وأن تكون أجهزة القطع مسدودة. ويجري دمج الأجهزة الأشد فعالية، والأقل إكراها في الغالب، في اشتغال الآلة ذاتها. كما أن تركيب قاطعات الكتل في الكسارات يجنب من التفرقع، وأيضا وبخاصة من ولوج أشخاص إلى السحاقات أثناء الانسدادات. وأخيرا ثمة أشغال بالغة الخطورة تستدعي جملة تقنيات سلامة.

إن الحوادث التي تقع أثناء تدخلات في الأهراء والقواديس ومخازن المواد تكون دائمة خطيرة: انزلاقات، اندفاعات وسقوط. الشروط المطلوبة للنزول في خزان مواد تتطلب وقف أجهزة الإمداد والتفريغ، والحضور الفعلي للمسؤول عن العملية، وإمكان ولوج من فوق إلى الخزان، والتزود بتجهيزات حماية من السقوط. في حالة الاشتغال العادي يجب أن تكون بوابات الأهراء مسدودة والقواديس مغطاة، ومجهزة بحماية أفقية(شبكة، مثلا) أو دهليز مرور محمي.

السيليكوز: مشكلة كبيرة

يبقى مرض السيليكوز، علاوة على المخاطر الميكانيكية، الخطر الأساسي في نشاط استغلال المقالع. (يمثل ربع حالات الإصابة بمرض مهني في فرنسا). قد يضم الصخر المستخرج نسبة 90% من الكوارتز بالنسبة للحث الصواني أو 20 إلى 60 % بالنسبة للصلصال الرملي أو الغرانيت. والغبار المسمى قابلا للاستنشاق (1 إلى 5 ميكرون) هو الأشد خطرا، لكن يجب ألا ننسى أنه غير مرئي: يمكن إذن ألا يرى العامل غبارا ويكون مع ذلك مهددا بالخطر. ويجب الحد من الغبار بقدر ما تكون نسبة الكوارتز مرتفعة ومدة التعرض طويلة. نقاط انبعاث الغبار عديدة: الحفر، الكسارات الأولية، أمكنة تفريـغ الأحزمة الناقلة، الغرابيل، السحاقات، نقاط التسليم. تقنيات الوقاية هي الامتصاص في نقاط الانبعاث، الرش بالماء، عزل الأجراء في حجرات مكيفة الضغط ومجهزة بمصفاة هواء, ويجب تخصيص الوقاية الفردية بالأقنعة لتدخلات محدودة ولا يمكن أن تعوض تقنيات الوقاية الجماعية.

طبعا لم نعد في زمن السجناء كاسري الصخر بالمحفر. فإدخال معدات ميكانيكية خفض عبء الشغل البدني. لكن أضرارا أخرى ظهرت ويظل استغلال المقالع حيث الوقاية والأمان الذكي- ذلك المدمج في عملية الشغل والذي لا يعرقل أو يثقل على العامل- وظائف حيوية سواء لتفادي المخاطر المباشرة أو لاتقاء الأثار بعيدة المدى لظروف العمل السيئة. ويجب بذل جهود تجديد في هذا الاتجاه.

بقلم، كريستيان برات

من موسوعة: مخاطر الشغل، كي لا تفقد حياتك في السعي إلى كسبها. صفحات 397 إلى 399.

LES RISQUES DU TRAVAIL : POUR NE PERDRE SA VIE A LA GAGNER . EDITIONS LA DECOUVERTE. PARIS-1985

نُشر هذا النص لأول مرة في الكراس العمالي لتيار المناضل-ة في كلميم (العدد الثاني في العام 2014)

شغيلة المقالع، خبز من حجر، وموت سحقا تحت الحجر

بقلم، م.أ الجباري

يوم الثلاثاء 28 مايو 2024، صباحاً، توفي عامل انهالت عليه الأتربة والرمال بمقلعٍ رمال بمنطقة بوعسيلة بجماعة بني زرنتل، نواحي أبي الجعد، إقليم خريبكة.

العامل سقط من علٍ أثناء العمل، فأصيب بجروح خطيرة في مختلف أنحاء جسده، ما عجل بوفاته بعين المكان. الضحية شاب ثلاثيني، يتحدر من منطقة كاف النسور ضواحي خنيفرة.

- يوم الخميس 09 مايو 2024، اهتز مقلع «لشقريش» للحجارة بجماعة خميس أنجرة، نواحي تطوان، إقليم الفحص أنجرة، على وقع حادثة شغل أودت بحياة عاملين.كانا على متن آلية متهالكة، انقلبت بشكل عنيف بأحد المنحدرات.

- قي عامل (ع.ق) يبلغ من العمر 57 سنة يشتغل بمقلع أحجار بجماعة ايت بلقاسم دائرة تيفلت إقليم الخميسات، اليوم الاثنين 6 مايو 2024، مصرعه بعد سقوط أحجار عليه أثناء تواجده بالمقلع.

- يوم الأربعاء 03 أبريل 2024، مساءً، كان مستودع «ديبو» السقلي المحاذي لمقلعٍ «كريان» تابع لشركة مناجم بجماعة البليدة، قيادة ترناتة، إقليم زاكورة، مسرحا لحادثة شغل أودت بحياة عامل تابع لشركة «كديكس» (kadikas) بسبب سقوط حجرة على مبنى بالمستودع واختراقها سقفه المكون من الزنك لتصيب العامل في الرأس، وذلك إثر انفجار قوي جدًّاً تجاوز الحد الأقصى نتج عنه تطاير أحجارٍ وأتربةٍ وسحابة غبار كثيفة. سارعت سيارة إسعاف إلى نقل العامل باتجاه المستشفى بورززات، لكنه لفظ أنفاسه الأخيرة.الضحية يسمى قيد حياته معاذ، شابّ، ينحدر من ورززات، مختص في زرع المتفجرات بالمقلع ال»كريان».

- مات مستشار جماعي ونائب كاتب مجلس جماعة غياثة الغربية يوم السبت 21 أكتوبر 2023، بمقلع أحجار، بدوار القبة بجماعة غياثة الغربية بدائرة وادي أمليل بإقليم تازة. وحسب مصدر مقرب فالضحية في عقده الرابع كان يعمل على قطع الأحجار من هذا المقلع، حيث انهار جزء منه فوقه فأرداه قتيلا. جدير بالذكر، أن شقيق الضحية وهو مستشار جماعي سابق سبق له قبل سنوات أن توفي بذات المقلع.

- **وفاة عامل مطحونا بمقلع الصقلي بجماعة الزياييدة، إقليم بنسليمان، اليوم الجمعة 23 يونيو 2023**

مات عامل مسؤول عن آلة تكسير الأحجار الكبيرة بمقلع الصقلي للأحجار والرخام بدوار لبصاصلة، جماعة الزياييدة، إقليم بنسليمان، في حادثة شغل خطيرة، حيت انقسمت جثته شطرين هذا اليوم، الجمعة 23 يونيو 2023، على الساعة السابعة صباحا.الهالك يبلغ من العمر 45 سنة، متزوج وله طفلين وزوجته حامل، يتحدر من ضواحي مدينة وإقليم مراكش، ويكتري منزلا بمنطقة حد لعرب ضواحي مدينة الصخيرات.

- **انهيار مقلع فوق عاملين بكهف النسور بجماعة سيدي لامين بإقليم خنيفرة، جهة بني ملال-خنيفرة؛ تم انتشال عاملين** يوم الثلاثاء 25 أبريل 2023، صباحا، انهار فوق عاملين من العمال مقلع بكهف النسور بجماعة سيدي لامين بإقليم خنيفرة، جهة بني ملال-خنيفرة، مما نتج عنه احتجازهما تحت كميات كبيرة من أنقاض الأحجار والأتربة بما في ذلك آلة الحفر «حفارة» (اتراكس أو بُوكْلان).

عامل واحد قد تم انتشاله ميتا، يبلغان من العمر حوالي 18 سنة وانتشل الثاني البالغ من العمر40 سنة، متزوج وأب طفلين، يوم الخميس 27 أبريل 2023

سبق لنفس المقلع أن شهد يوم الثلاثاء 19 نوفمبر 2019 سقوط حجر بسيدي لمين يقتل شخصا عمره 32 سنة اب لطفلة

ويوم 20 عند زوال نفس اليوم، في حادث مأساوي نتج عنه قطع رأس عامل في " ديبو" الرخام بمدخل جماعة كهف النسور. الضحية، ابن إقليم الرشيدية، يعمل في معمل لتقطيع الرخام، لقي حتفه في الحين، في مشهد وصف ب «المأساوي».

- **وفاة عامل في مقلع للرمال في صفرو.**

لقي عامل مصرعه يوم 24 يناير 2023، في أحد مقالع الرمال، نواحي مدينة صفرو، بعد سقوط قطعة حديدية عليه.كان الضحية يقوم بأعمال إصلاح شاحنة من الحجم الكبير متوقفة بالمنجم، قبل أن تسقط عليه قطعة حديدية وترديه قتيلًا على الفور.

.–وفاة عامل شاب بمقلع بسطات، من أجل دور حقيقي للنقابات حتى لا تطمس الجريمة

فارق عامل شاب في العشرينيات (ي ر) الحياة يوم أمس 28 نونبر2021، بورش للحصى بدوار أولاد غانم بجماعة سيدي العايدي التابعة لإقليم سطات. سقط الضحية بشكل مفاجئ داخل الورش قبل أن تنهار عليه الأتربة.

حالات جاءت بها الصدفة، صدفة وصول الخبر إلى الإعلام، وعناية مرصد حوادث الشغل والأمراض المهنية الذي جمعها. هذا في غياب احصائيات مضبوطة عن حالات حوادث الشغل، عدد المقتولين، والجرحى، والأرامل والايتام. انه الجانب الاجتماعي الكارثي المنسي، يطفو على السطح لحظة الفاجعة، ليُطمس حتى فاجعة أخرى. السعي إلى الأرباح ومراكمة الثروة يضغط لتقليص تكاليف اليد العاملة

مخاطر الشغل في المقالع واوراش البناء والأشغال العمومية غير خاضعة لأي مراقبة، لأن جهاز تفتيش الشغل ضعيف، وليس لديه سلطة فعلية لإجبار الساعين إلى الربح على حساب صحة الاجراء وحياتهم على ضمان ظروف عمل سليمة وصحية

منظمات العمال النقابية ضعيفة أو عديمة الاهتمام بأوضاع الصحة في العمل في المقاولات التي بها نقابة. فما بالك بالقطاعات التي لا نقابة فيها.النقابة الحقيقية لا تدافع عن اعضائها فقط بل عن الطبقة العاملة بمجملها.فهناك قطاعات يستحيل تنظيمها في النقابات لان وضعها هش جدا، التنظيم فيها يعني الطرد من العمل.هذه القطاعات غير المنظمة يجب أن تدافع عنها تلك التي لها تنظيم. هذا هو مبدأ التضامن الطبقي الذي تقوم عليه نقابة عمالية مستحقة لهذا الاسم.

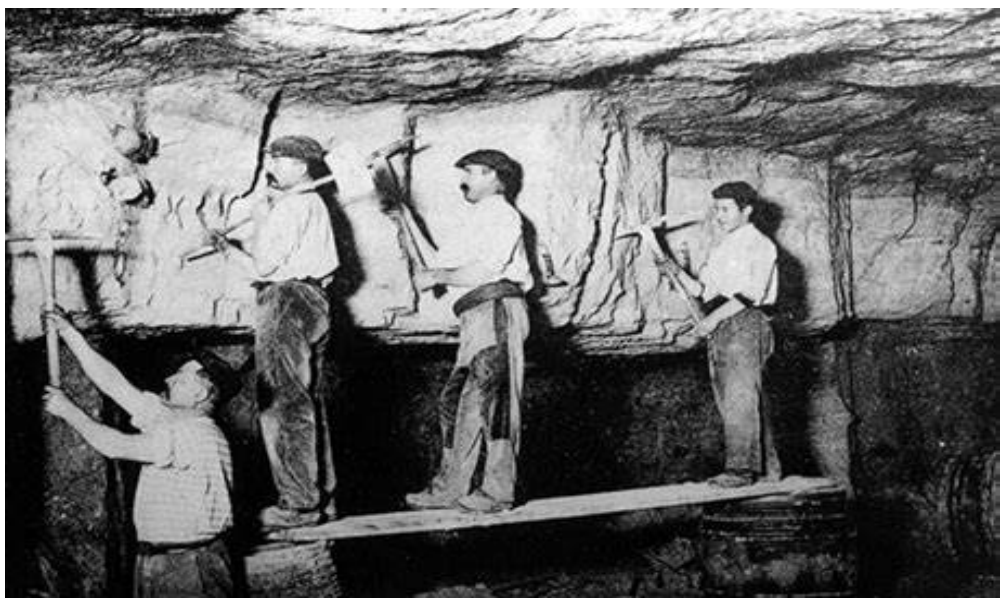

الجزء الأخير: أفريقيا كميدان ورهان للصراع بين الإمبرياليات

بقلم، بول مارسيال

الفاعلون الجدد

تعمل بلدان مثل الهند وتركيا والإمارات العربية المتحدة على ترسيخ مكانتها في المجالات التي تفضلها. فالهند هي ثاني أكبر شريك تجاري لأفريقيا، إذ بلغت قيمة مبادلاتها التجارية مع القارة أكثر من 49 مليار يورو في عام 2017. وتتمتع الهند بنقاط قوة عديدة. فهي مثل الصين، تستحضر ماضيها كدولة مستعمرة ويمكنها الاعتماد على جالياتها القوية، خاصة في شرق وجنوب أفريقيا. وتتمثل مجالات تدخلها الرئيسية في الاتصالات السلكية واللاسلكية والأدوية والمركبات. وتسعى الهند لتطوير شبكتها الدبلوماسية وإلى تعزيز علاقاتها التجارية بما يتماشى مع روح مؤتمر باندونغ الذي كرس التضامن بين دول العالم الثالث. وترى تركيا في أفريقيا سوقاً واعدة جدا لتطوير صناعاتها في مجالي الطاقة والبنية التحتية الصحية.

زادت تجارتها خمسة أضعاف لتصل إلى 25.4 مليار دولار في عام 2020، ويعكس تدخلها في ليبيا الرغبة في الحصول على موطئ قدم دائم عبر المراهنة على حكومة طرابلس ضد الجنرال حفتر، وبالتالي الاستفادة من الثروة المعدنية الهائلة التي تتمتع بها البلاد. وأخيراً، دعونا نذكر الإمارات العربية المتحدة، لثلاثة أسباب على الأقل. أولاً، أهميتها كفاعل في البنى التحتية للموانئ: فهي موجودة في السنغال ومصر والصومال وموزمبيق وغينيا، ولديها مركز لوجستي في رواندا. ثانياً، انخراطها السياسي والعسكري. فهي الداعم الرئيسي للديكتاتورية في السودان، وهي متورطة في ليبيا، ولها نفوذ كبير في إريتريا وإثيوبيا. كما أنها تجسد شكلًا معينًا من أشكال النهب، بالاستيلاء على الأراضي الصالحة للزراعة لضمان سيادتها الغذائية: 400 ألف هكتار في السودان ومشروع بأكثر من 600 ألف هكتار في موزمبيق. بالطبع، ليست هذه الدول الوحيدة: فمعظم الدول الإمبريالية تواصل نهب الأراضي الأفريقية.

وأخيراً، من الصعب تجاهل عودة روسيا الملحوظة إلى القارة السمراء مع وجود مرتزقة فاغنر. فروسيا هي أولاً وقبل كل شيء مورد للقمح والأسلحة، وقد وقعت اتفاقيات عسكرية مع أكثر من نصف الدول الأفريقية. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من حصتها الصغيرة من التجارة مع أفريقيا، تظل روسيا شريكًا استراتيجيًا للعديد من حكومات القارة.

أما في أفريقيا الوسطى ومالي وليبيا والسودان، فإن وجودها العسكري الدائم، وسيطرتها على السلطة وتنظيمها لقمع حركات المعارضة، ودعايتها الفجة لصالح "منقذي البلاد" وسياسة افتراس الموارد الطبيعية، هي أساليب لم يكن فوكارت ليتبرأ منها بالتأكيد.

فقدان الهيمنة من قبل الدول الغربية

لا يزال الاتحاد الأوروبي شريكًا اقتصاديًا مهمًا لأفريقيا: بلغت قيمة التجارة في عام 2020 زهاء 220 مليار يورو وقد زادت بنسبة 20% منذ عام 2016. تتمثل نقطة ضعف الاتحاد الأوروبي في افتقاره إلى سياسة مشتركة بشأن أفريقيا. وترتبط القوى الاستعمارية السابقة بعلاقة خاصة مع مستعمراتها، وليس للدبلوماسية الأوروبية وزن كبير في غياب اتفاق على الأولويات. وفي هذا السياق، تحاول فرنسا الاستمرار في لعب دورها الخاص. فأثناء الحرب الباردة، اعترف المعسكر الغربي بدور باريس كشرطي لأفريقيا.

فرنسا الآن غير قادرة على تنفيذ المهمة التي قامت بها منذ عقود. فالبلدان الثلاثة التي تدخلت فيها مؤخرًا–ليبيا ومالي وجمهورية أفريقيا الوسطى– أصبحت جميعها تحت الهيمنة الروسية. لم تعد الإمبريالية الفرنسية تملك الموارد المالية والعسكرية اللازمة للقيام بدورها. وقد باءت محاولاتها لجر الاتحاد الأوروبي وراءها بالفشل، كما يتضح من عملية "تاكوبا" في الساحل، وهي عملية رمزية أكثر منها عملية حقيقية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فإن ثقلها الاقتصادي منخفض واهتمامها بالقارة آخذ في التضاؤل. فقد انخفضت التجارة مع أفريقيا بشكل مطرد منذ عام 2009، من 142 مليار دولار في عام 2008 إلى 64 مليار دولار في عام 2021. وفيما يتعلق بالقضايا الأمنية، لا تزال عقيدة أوباما المتمثلة في "البصمة الخفيفة" سارية المفعول. حيث تبقى الولايات المتحدة بعيدة قدر الإمكان وتتجنب التورط المباشر في النزاعات. وقد أكد ترامب على هذه السياسة في بداية ولايته الرئاسية عندما تساءل عن جدوى تبني الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تقديم المساعدات إلى الدول الأفريقية، معتبرًا أنها "دول قذرة".

إن عودة الولايات المتحدة الأمريكية إلى أفريقيا مدفوعة قبل كل شيء بالرغبة في إحباط قوة الصين في القارة، وهي جزء من إطار عام من المنافسة، حتى لا نقول المواجهة، بين الصين والولايات المتحدة. وهذا يعطي انطباعًا لدى الأفارقة بوجود سياسة انتهازية لا تهتم بمصلحة القارة.

ولدرء خطر بسط الصين وروسيا سيطرتهما على القارة، تبنت الدول الإمبريالية الغربية السبع سياسة العصا والجزرة.

بالنسبة للعصا، أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بزمام الأمور بواسطة قانون «مكافحة الأنشطة الروسية الخبيثة في أفريقيا». جرى تمرير هذا القانون بأغلبية ساحقة من قبل كل من الديمقراطيين والجمهوريين في مجلس النواب، ويعاقب هذا القانون أولئك الذين يدعمون سياسة بوتين في أفريقيا.

وبالنسبة للجزرة، جرى الإعلان مؤخرًا عن ثلاثة مشاريع اقتصادية. بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، يتعلق الأمر بمشروع "ازدهار أفريقيا نبني معًا"، لمساعدة الشركات الأمريكية على الاستثمار في أفريقيا. أما أوروبا فتتبنى مشروع "البوابة العالمية"– والهدف هو جمع 300 مليار يورو بحلول عام 2027– والذي يهدف إلى الرد على طريق الحرير الذي أطلقه شي جين بينغ. وأخيرًا، تم الإعلان في قمة مجموعة السبع الأخيرة عن خطة "الشراكة العالمية للبنية التحتية" بقيمة 600 مليار دولار، مع إعطاء الأولوية لأفريقيا. هذا المشروع هو أيضًا رد على طريق الحرير. من الصعب معرفة كيف سيتم الجمع بين هذه البرامج المختلفة، وقبل كل شيء، ما إذا كانت المبالغ المذكورة سيتم تعبئتها بالفعل. وتبقى الحقيقة أن هناك رغبة واضحة في تعويض ما فات في أفريقيا.

التداعيات في أفريقيا

لدى هذه المواجهات بين الإمبرياليات عواقب على سياسات البلدان الأفريقية.

تغتنم النخب الحاكمة الفرص التي يوفرها هذا الوضع الجديد. فقد تغنت في الماضي بمكافحة الإرهاب الإسلامي الذي مكنها من الحصول على دعم سياسي واقتصادي وعسكري من الدول الغربية التي لا تولي اهتمامًا كبيرًا للأنظمة الاستبدادية والفاسدة مثل تلك الموجودة في تشاد وأوغندا ومصر وكينيا ونيجيريا.

واليوم، تستغل هذه النخب الانقسامات في البلدان الرأسمالية المهيمنة للمساومة على دعمها والتحرر من الوصاية الإمبريالية التقليدية وتعزيز تحولها الاستبدادي. فعلى سبيل المثال، رفضت 24 دولة من أصل 54 دولة أفريقية التصويت لإدانة العدوان الروسي على أوكرانيا. وتعتبر بعض هذه الدول، مثل الكاميرون والسنغال وتوغو وبوركينا فاسو، جزءًا من العمق الأفريقي الفرنسي... وبالتالي فإن هناك نقطة تحول جارية.

بالنسبة لشعوب أفريقيا، لا تجلب لها هذه النزاعات بين الدول الرأسمالية المهيمنة الخير. فالصراع بين روسيا والبلدان الغربية على الإمدادات الغذائية له عواقب مباشرة ومأساوية على 500 مليون شخص يعيشون تحت خط الفقر في القارة.

يضاف إلى ذلك محاولات استغلال الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني التي تزيد الوضع السياسي سوءًا. لقد جرى استمالة بعض الحركات المناهضة للاستعمار من قبل نظام بوتين، وهذا يغذي النزعة المعسكرية (الاصطفافية) السائدة بالفعل في اليسار الدولي.

يبقى الحفاظ على مسار أممي، أي التضامن مع جميع الشعوب ضد اعتداءات الحكومات، هو الأولوية رغم الحروب والتخبط والاحباط.

الجزء الثاني والأخير: استمرار كساد الرأسمالية العالمية الطويل الأمد

مقابلة مع ميكائيل روبرتس MICHAEL ROBERTS

حاوره آشلي سميث ASHLEY SMITH

كيف يمكن التغلب على أزمة استمرار المردودية في خضم ما سميتموه بالكساد الطويل الأمد في حقبتنا؟

استمر الكسادان السابقان على فترات متقطعة لمدة عشرين عامًا وحتى ما يفوق ذلك. استمر الكساد الحالي مدة تناهز 15 عامًا. وقد يستمر حتى نهاية العقد الحالي على ما يبدو. ما الذي يمكن أن يضع حداً له؟ حسناً، يجب تغيير متوسط مستوى المردودية في القطاع الرأسمالي بالاقتصادات الكبرى جذرياً.

كيف يمكن أن يحدث ذلك؟ أولاً، يلزم اندلاع أزمة خطيرة أخرى لمحو المقاولات غير المربحة من النظام. تم تفادي ذلك حتى الآن بسبب التأثير الذي قد يخلفه ذلك على مناصب شغل مئات ملايين الناس ومداخيلهم. كما أن العواقب السياسية لمثل هذا التدبير بالنسبة للسلطة القائمة جمة للغاية بحيث لا يمكن طرحها الآن.

لكن إذا حدث ذلك في فترات ممتدة من خمس إلى عشر سنوات قادمة، ونجحت الأنظمة الحاكمة في فرض تقشف شديد وتخفيض مستوى المعيشة، فإن زيادة مردودية الرأسمال قد تشجع الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية – مما قد يمهد الطريق لازدهار الرأسمالية من جديد. هذا ما حدث في نهاية كساد القرن التاسع عشر، وفي سنوات 1890، وبعد الحرب العالمية الثانية: تم استغلال التكنولوجيات المخترعة أثناء الكساد بعد ذلك.

يأمل المتفائلون في أن يطلق الذكاء الاصطناعي ونموذج اللغة الكبير «سنوات صاخبة»، على غرار ما شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية من «عشرينات صاخبة» بعد انتهاء وباء الإنفلونزا الإسبانية في 1918-1920 والانحسار الذي أعقبه في 1920 و1921. لكن بعض الأمور اختلفت اليوم. كانت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1921، قوة صناعية مزدهرة متفوقة على أوربا التي مزقتها الحرب وبريطانيا المتدهورة. أما اليوم، فيشهد الاقتصاد الأمريكي تراجعاً نسبياً، ويتخبط التصنيع في حالة ركود، وتواجه الولايات المتحدة الأمريكية تهديد صعود الصين بقوة.

تكمن المشكلة باطراد في صعوبة حصول الرأسمال العالمي على أسواق جديدة ومزيد من اليد العاملة لاستغلالها، بوجه طبقة عاملة عالمية لم تكن بهذا العدد بأي وجه. تتشكل غالبية الناس العظمى اليوم من العمال، كما أن السواد الأعظم في مناطق حضرية. علاوة على ذلك، يواجه الرأسمال اليوم، في القرن الحادي والعشرين تحديات هائلة لم تكن قائمة فيما مضى: تغير المناخ وظاهرة الاحتباس الحراري، وأوجه انعدام المساواة الهائلة، وتنامي أشكال نزوح السكان على نطاق عالمي، الخ.

لماذا قوض الكساد الطويل الأمد الأحزاب الرأسمالية الرئيسية في الدول القومية بالعالم وكيف حصل ذلك؟ كيف سعى اليمين الجديد إلى الاستفادة منه؟ وهل لديه حلول؟

أدى ضعف النمو والاستثمار الرأسماليين وتفاقم انعدام المساواة إلى فرض الحكام التقشف والخصخصة وتقليص الخدمات العامة وإلغاء قوانين الضبط على الأسواق والبيئة والصحة وتحرير حركة الرساميل العالمية وسحق النقابات، الخ. قبلت الأحزاب السائدة هذه السياسات واعتمدتها في «غياب بديل» (TINA)، ليس في «يمين الوسط» وحسب، بل غالباً أكثر من ذلك في يسار وسط الاشتراكية الديمقراطية.

لكن مع فرض هذه التدابير على مدى عقود، لا تلبي الرأسمالية حاجات مليارات الأشخاص. تتمثل العاقبة السياسية في تنامي انهيار الدعم الذي يحظى به «التيار السائد»، خاصة اليسار الليبرالي ويسار الاشتراكية الديمقراطية. شهد الدعم الذي تتمتع به هذه الأحزاب انهياراً، في كل مكان، في حين اكتسبت الأحزاب المسماة «شعبوية» في اليمين المتطرف دعمًا متزايدًا بل شاركت في الحكومة بأوربا. تبرز ظاهرة الترامبية الأمريكية في جميع أنحاء أوربا وأمريكا اللاتينية وحتى في أجزاء من آسيا.

ماذا يقترح اليمين الجديد؟ يزعم أن فشل الرأسمالية ناجم عن المهاجرين و«العولمة» والمقاولات الكبرى وحركة «اليقظة» wokeisme التي نشأت أصلا تنبيها إلى التحيز والتمييز العنصري وأصبحت تشمل وعيا أوسع بانعدام المساواة الاجتماعية. يريدون نهج سياسات حمائية للتجارة والصناعة، والانسحاب من المنظمات الدولية، وطرد المهاجرين، خاصةً المختلفين عنهم في لون بشرتهم أو دينهم، وإنهاء المساعدات الاجتماعية للفقراء وخصخصة الخدمات العامة.

تتمتع هذه السياسات بقوة جذب معينة في هذه اللحظة. وتعكس مؤشرات البذور الأولى للفاشية الجديدة. ستنمو هذه البذور بقدر ما ظل اليسار الاشتراكي في حالة فوضى وعجز عن بناء حركة فعالة.

ما تأثير الكساد الطويل الأمد وتوجه مختلف الدول نحو السياسة الصناعية والحمائية على العولمة؟ كيف سيؤدي ذلك إلى بروز نزاعات جديدة وتنافسات داخل نظام الدولة؟ كيف سيكون تأثير ذلك على الرأسمالية العالمية؟

احتد التنافس الجيوسياسي، خلال فترة الكساد في أواخر القرن التاسع عشر، بين القوى السائدة القديمة (بريطانيا وفرنسا في تلك الفترة) والقوى الصاعدة الجديدة (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا). انطلق العالم في سباق تسلح، واعتمد تدابير حمائية تجارية وغيرها، وفي نهاية المطاف دخل في حالة حرب. أدى الكساد العظيم في سنوات 1930 إلى عاقبة مماثلة.

بعد عام 1945، كانت الرأسمالية الأمريكية تسود وترسي قواعد التجارة والاستثمار والسياسة في العالم. لكن الهيمنة الأمريكية شهدت تراجعاً نسبيًا في سنوات 1970 مع صعود ألمانيا واليابان بقوة. أدى انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية سنوات 1980 إلى ضخ زخم جديد في «عولمة» الرأسمال الأمريكي، حيث قامت البلدان الإمبريالية بنقل إنتاجها إلى الخارج وقلصت الحواجز بوجه حرية حركة رساميلها.

إلا أن الانحسار العظيم غيّر كل ذلك. استنفدت العولمة قوتها، وتراجعت الهيمنة الأمريكية وبرز عملاق اقتصادي جديد، أي الصين، مهدداً الكتلة الإمبريالية. كما رفضت روسيا أيضًا تدريجياً القيام بدور الرأسمال الأمريكي والأوربي.

دخلنا عالمًا متعدد الأقطاب على نحو متزايد. لا تزال الإمبريالية الأمريكية سائدة، لكنها تسعى جاهدة إلى خنق القوة الاقتصادية الصينية وتطويقها وسحق تناميها. هذا هو النزاع الجيوسياسي الكبير في سنوات 2020، مع وجود خطر حقيقي متمثل في نشوب نزاع عسكري، كما حدث في نهاية أشكال الكساد السابقة.

الجزء الأخير: أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre، أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

ما رهانات حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على غزة؟ لماذا تواصل الولايات المتحدة الأمريكية دعم إسرائيل رغم امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي مؤخرًا؟ ما الدور الذي من الضروري أن يقوم به تضامننا العالمي مع الشعب الفلسطيني؟

ما رهانات هذه الحرب؟ بقاء سكان غزة على قيد الحياة. قال أحد المختصين في هذه المسائل (ابادة السكان) عبارة مناسبة جداً كما تبدو لي. لم ير سابقاً وضعًا بهذه «الحدة» من الخطورة. في حالات أخرى، لقي عدد أكبر من الأشخاص حتفهم، لكن غزة منطقة صغيرة تتعرض لهجوم متعدد الأوجه وبكثافة غير مسبوقة. وحتى لو توقف القصف ووصلت المساعدات بكميات كبيرة، قد تستمر الوفيات مع مرور الوقت.

سيعاني جميع السكان من حالات توتر متكررة بسبب الصدمات، بدءًا من الأطفال الذين يصل معدل وفياتهم نسبة مرعبة. لن يحظى الأطفال الصغار، ضحايا سوء التغذية، بالحق في حياة «طبيعية» بأي وجه.

تتمثل الرهانات الأخرى المطروحة، في وجود حتى الضفة الغربية، حيث يتعرض الفلسطينيون يومياً لعنف المستوطنين المتعصبين اليهود، بدعم من الجيش والقوات شبه العسكرية. هل سيضطر سكان غزة الناجون إلى النزوح إلى المنفى عبر مصر أو عن طريق البحر؟ هل سيطرد فلسطينيو الضفة الغربية الناجون إلى الأردن؟ هل ستترسخ معالم مشروع إسرائيل الكبرى؟

يمكن النظر إلى استعمار فلسطين على مدة فترة طويلة الأمد، لكن نشهد تحولا رهيبا. لم يسبق لنتنياهو بأي وجه أن حدد أهداف حربه (باستثناء تدمير حماس كلياً، وهي مهام بلا نهاية). لن أحاول مكانه رسم خطوطها، بقدر تقلب الوضع.

يعد قصف قنصلية إيران في دمشق في الأول من نيسان/أبريل مثالا على ما ينهجه نتنياهو من سياسة الهروب إلى الأمام ما وراء حدود فلسطين. يدل ذلك على انتهاك صارخ لاتفاقية فيينا التي تنص على حماية البعثات الدبلوماسية. كان المستهدف من الهجوم كبار قادة في حزب الله كانوا هناك، لكن هذا لا «يبرر» أي شيء. ثمة دوماً «أعداء» لدودين في البعثات الدبلوماسية، بمن فيهم كبار الضباط. يعرف الإسرائيليون ذلك جيداً، إذ قام عملاء الموساد المتنكرون في زي دبلوماسيين بقتل أو اختطاف أكثر من شخص في دول أجنبية. ومن الغريب والمثير للقلق عدم اثارة هذا القصف مزيدا من الاحتجاجات.

لا تريد طهران شن الحرب، لكن عليها الرد. نحن على حافة الهاوية.

وقع جو بايدن في الفخ الذي نصبه عبر إعلان دعمه غير المشروط لحكومة إسرائيل منذ البداية، بسبب انتمائه للصهيونية على حد تعبيره ودون استشارة خبراء إدارته، مما أدى إلى سلسلة من الاستقالات المدوية. لم يعد بإمكانه دعم ما لا يطاق، لكنه لم يتوقف عن تزويد إسرائيل بالأسلحة والذخائر. قد أكون مخطئًا، لكن أعتقد أنه ببساطة فقد تحكمه بالعالم العربي ديبلوماسياً وهو الآن مشغول بتعزيز اتفاقات دفاعية مع اليابان والفلبين، في حال فوز ترامب في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

[**تحيين:** شنت إيران هجومًا جويًا على إسرائيل ليلة 13-14 آذار/مارس. أطلقت إيران ما يفوق 300 قذيفة، وفقًا لإحصاء إسرائيلي: 170 طائرة مسيرة، و30 صاروخ كروز و110 صواريخ باليستية. كانت طهران أعلنت عن العملية، التي أكدتها الولايات المتحدة الأمريكية. يستغرق وصول هذه الأسلحة إلى إسرائيل ساعات عديدة، مما يتيح الوقت الكافي لإسقاط كثير منها على طول الطريق. ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والأردن في اعتراضها. مع ذلك تعرضت قاعدة عسكرية إسرائيلية للقصف. من الواضح أن الهدف من هذه العملية كان سياسياً، وتحذيرا رداً على الهجوم الذي شنته إسرائيل في دمشق. كانت هذه هي المرة الأولى التي يهاجم فيها نظام إيران إسرائيل مباشرة على هذا النحو. أشارت طهران الى انتهاء عملية هجومها، بالأقل إذا توقف الإسرائيليون عند هذا الحد. وبوجه إيران، لا يزال جو بايدن قادراً على حشد جبهة من بلدان غربية وعربية. بات اعتماد إسرائيل على حماتها أمراً مؤكداً.]

لننتقل إلى السؤال الأخير. ما هي في رأيي مهام التضامن الأممي مع شعب فلسطين؟

بادئ ذي بدء، حالة الطوارئ المطلقة، والتي قد تحظى بإجماع واسع للغاية: وقف إطلاق النار فوراً، ودخول كميات هائلة من المساعدات عبر جميع طرق الوصول إلى قطاع غزة، وحماية قوافل المجال الإنساني وشغيلته (قُتل العديد منهم)، واستئناف مهام وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA) التي يتعذر الاستغناء عن دورها، ووقف الاستيطان في الضفة الغربية واستعادة الفلسطينيين/ات المشردين/ات حقوقهم/ن، وإطلاق سراح الرهائن/ات الإسرائيليين/ات والسجناء/ات السياسيين/ات الفلسطينيين/ات، إلخ.

ندافع عن حق الفلسطينيين في المقاومة، بما في ذلك المقاومة المسلحة، دون أي «تحفظات»؛ لكن هذا لا يعني دعمًا سياسيًا لحماس أو إنكارًا لارتكاب جرائم حرب 7 تشرين الأول/أكتوبر، كما تشهد بذلك مصادر مستقلة عديدة. ضمن هذه المصادر منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان-إسرائيلPhysicians for Human Rights-Israel ، والقرويون البدو في منطقة النقب الذين ترفض إسرائيل حمايتهم، وتعرضوا لتعديات حماس بشكل متكرر، والنشطاء/ات الإسرائيليون الذين كرسوا حياتهم دفاعاً عن حقوق الفلسطينيين/ات...

تعد حماس اليوم مكوّن المقاومة الفلسطينية العسكري الرئيسي، لكن هل تحمل مشروعاً تحررياً؟ قمنا دوماً بتحليل الحركات المنخرطة في نضالات التحرر التي دعمناها. لماذا يجب أن يكون الأمر مختلفًا اليوم؟

يتمثل دورنا كأمميّين أيضًا في رسم فاصل، مهما كان هشًا، بين المهام الحالية ومستقبل تحرري. ندافع عن مبدأ فلسطين حيث بوسع سكان هذه الأرض التاريخية «بين البحر والنهر» العيش معاً (بما في ذلك عودة اللاجئين/ات الفلسطينيين/ات). لن يحدث هذا دون تحولات اجتماعية عميقة في المنطقة، لكن يمكن منح مضمون لهذا المنظور من خلال دعم المنظمات التي تناضل معًا اليوم، يهود/يهوديات وعرب/ات/فلسطينيين/ات، رغم كل الصعاب. يتحملون برمتهم، رجالاً ونساء مخاطر جمة لمواصلة تجسيد هذا التضامن اليهودي العربي في السياق الحالي. نحن مدينون لهم بتضامننا معهم.

يشكل التضامن اليهودي-العربي أيضًا أحد مفاتيح تطوير أشكال التعبئة العالمية، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث قامت حركة «الصوت اليهودي من أجل السلام» Jewish Voice for Peace بدور مهم للغاية لفتح مجال الاحتجاج وضد دعاية اللوبيات المؤيدة لإسرائيل.

كيف تحلل الاستراتيجية السياسة الخارجية للصين ونزاعها مع تايوان؟

أعتقد أن أولوية شي جين بينغ قائمة في مواصلة توسع الصين وتوطيدها عالمياً، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال التكنولوجيا المتقدمة لاستخدامات مدنية وعسكرية على حد سواء، والسعي إلى عقد تحالفات دبلوماسية دالة (موطن ضعف بوجه الولايات المتحدة الأمريكية)، وتطوير مجالات نفوذها الخاصة في

التتمة في الصفحة 10

تتمة الصفحة 09: # أزمة عالمية ونزاعات وحروب: أي أممية للقرن الحادي والعشرين؟ إحاطة إجمالية في زمن «أزمة متعددة الأبعاد»

الأحد 14 نيسان/أبريل 2024، بقلم بيار روسيهROUSSET Pierre، أجرى الحوار موقع فينتو سورViento Sur

المناطق المعتبرة استراتيجية في هذه المرحلة (مثل جنوب المحيط الهادئ)، وتعزيز قدراتها العسكرية الجوية والفضائية أو قدراتها في مجال المراقبة والتضليل. قد لا يكون غزو تايوان على جدول الأعمال.

تختلف مسارات توسع الصين عن مسارات أسلافها. لقد تغير الزمن. لا تمتلك بكين إلا قاعدة عسكرية تقليدية كبيرة، في جيبوتي. مع ذلك، تعقد اتفاقات مع عدد متزايد من البلدان للاستفادة من مرافئها. والأمثل من ذلك، أنها تستحوذ على هذه المرافئ كلياً أو جزئياً، مما يؤمن لها شبكة واسعة من خطوط الارتباط للاستخدام المدني والعسكري على حد سواء. يقوم جنود بتقديم خدمات الأمن في مقاولات الصين في الخارج، مما يتيح حصول الجيش على معلومات وربط اتصالات.

تتسم سياسة الصين بطابعها الإمبريالي، ويتعذر رؤية خلاف ذلك. على كل قوة رأسمالية كبرى ضمان أمن استثماراتها واتصالاتها، والمردودية السياسية والمالية لالتزاماتها.

أعلنت بكين سيادتها على كامل ما يسمى ببحر الصين الجنوبي، وهو منطقة عبور دولية رئيسية، وقامت بعسكرتها دون اعتبار لحقوق البلدان المجاورة في البحر. تستولي على الثروات السمكية وتنقب في قاع البحر. ويستخدم النظام الاستبدادي الأساليب المتسلطة حيثما بوسعه ذلك على ما يعتقد. وبالطبع، قد يفعل نظام إمبريالي ديمقراطي مزعوم نفس الشيء...

بالإضافة إلى حالات الحرب التي طال أمدها في سوريا واليمن والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ثمة حرب في بورما لا تحظى إلا بقدر قليل من النقاش في الغرب. هل يمكن التعليق على وضع هذا النزاع حالياً؟

أود الإشارة إلى لمحة عن السودان. ثمة تجربة غنية بشأن المقاومات الشعبية «من أسفل» في هذا البلد، في ظروف بالغة الصعوبة، تستحق معرفة (ودعماً) على نحو أمثل.

كانت بورما حالة نموذجية. أحكم الجيش قبضته المطلقة على السلطة عبر انقلاب عسكري في يوم 1 شباط/فبراير 2021. وفي اليوم التالي، دخلت البلد في حالة من الانشقاق على شكل توقف معمم عن العمل وحركة عصيان مدني ضخمة. كان الانقلاب تعرض للفشل، لكن لم يكن ممكناً إطاحة الجيش لغياب دعم دولي فوري. استعاد الجيش زمام المبادرة تدريجيًا من خلال حملة قمع بلا هوادة. وفي المنطقة الوسطى، التي كانت متسمة بالسلم بداية، اضطرت المقاومة الشعبية إلى اللجوء إلى العمل السري ثم الانخراط في المقاومة المسلحة. وسعت إلى الحصول على دعم الحركات الاثنية المسلحة العاملة في ولايات أطراف البلد الجبلية.

من الصعب تصور حركة مقاومة مدنية أوسع نطاقًا من تلك التي شهدتها بورما–لكن الكفاح المسلح أصبح ضرورة حيوية، مستندًا في شرعيته إلى بداهة الدفاع عن النفس. مما أتاح لها الصمود أمام اختبار قوة السلاح والتنظيم تدريجيًا في شكل حروب غوار مستقلة أو مرتبطة بحكومة الوحدة الوطنية، التي تعبر عن البرلمان الذي حله الجيش وانفتح (أخيرًا) على الأقليات الاثنية.

اتخذ النزاع أشكالاً قاسية للغاية، حيث احتكر الجيش بوجه خاص مجال الطيران. كما كان معقدًا أيضًا، بحيث كانت كل ولاية اثنية متسمة بخصائصها وخياراتها السياسية. مع ذلك، فقد المجلس العسكري تدريجيًا تحكمه. كان حظي بدعم الصين (بلد مجاور) وروسيا، لكن أثبت عجزه عن ضمان أمن استثمارات بكين وتشييد مرفأ يتيح بلوغ المحيط الهندي. تعمقت عزلته الدولية وأصبح حلفاؤها في رابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN منقسمين.

يخسر الجيش اليوم مواقعه في مناطق عديدة، واتسعت جبهة المعارضة ضد المجلس العسكري. يعد بورما بلدا ذي تاريخ غني جداً، لكنه للأسف غير مقدر حق تقديره في الغرب.

في آخر المطاف، يشير تفاقم الأزمة الاقتصادية وتنامي النزاعات على المستويين الدولي والإقليمي على ما يبدو، إلى تحول في السياق العالمي، ما يتطلب منا إعادة التفكير في سياسات التضامن الأممي. ما هي سبل بناء أممية تتماشى مع تغير طابع النزاعات الدولية في القرن الحادي والعشرين؟

هناك إعادة تشكيل متعمقة، مع وجود تعارض رئيسي، بين «الاصطفافية» والأممية. قد تكون ثمة اختلافات عديدة في التحليل، لكن السؤال قائم فيما إذا كنا ندافع عن جميع السكان الضحايا.

تختار كل قوة ما يناسبها من ضحايا وتتخلى عن الآخرين. نرفض خوض منطق من هذا النوع. ندافع عن حقوق الكاناك في كاناكي، مهما كان رأي باريس، والسوريين/ات وشعوب سوريا بوجه ديكتاتورية زمرة الأسد القاسية، والأوكرانيين/ات تحت طوفان نيران روسيا، والفلسطينيين/ات تحت طوفان القنابل الأمريكية، والبورتوريكيين/ات تحت الحكم الاستعماري الأمريكي، وشعوب بورما حتى عندما يحظى المجلس العسكري بدعم الصين، والهايتيين الذين يحرمهم ما يسمى «المجتمع الدولي» من الحماية وحق اللجوء.

لا نتخلى عن الضحايا باسم اعتبارات جيوسياسية. نؤيد حقهم في تقرير مستقبلهم بحرية، وحيثما كان الأمر كذلك، حقهم في تقرير مصيرهم. نقف بجانب الحركات التقدمية التي ترفض منطق «العدو الرئيسي» في العالم. لا ننتمي إلى معسكر أي قوة عظمى، سواء كانت يابانية-غربية أو روسية أو صينية. يعد الاحتلال جريمة في أوكرانيا وفلسطين على حد سواء.

نحتاج إلى حركة عالمية مناهضة للحرب بوجه عسكرة العالم. من السهل قول ذلك، لكن من الصعب جدا القيام به. هل يمكن الاعتماد على أشكال تضامن محلية عابرة للحدود (أوكرانيا-روسيا، الهند-باكستان) لتحقيق ذلك؟ أو على حركة التضامن الحاشدة مع فلسطين؟ أم على المنتديات الاجتماعية مثل المنعقد تواً في نيبال؟

علينا أيضًا دمج مسألة المناخ في إطار إشكالية الحركات المناهضة للحرب، وبالمثل ستستفيد الحركات البيئية المناضلة من دمج البعد المناهض للحرب في نضالها، إن لم تكن استفادت من ذلك بالفعل. وينطبق الأمر نفسه على الأسلحة النووية.

تبدو شخصية غريتا ثونبرغ تجسيدا لمقدرة الأجيال الشابة بوجه عنف «الأزمة متعددة الأوجه». لكن التزاماتها تتطلب المثابرة، التي لا تفتقر اليها طبعاً، وقدرة على العمل على المدى الطويل، وهو أمر غير مؤكد بأي حال من الأحوال. كان جيلي نهج مساره النضالي عبر تجذر سنوات 1960، وفي فرنسا، من خلال تجربة أيار/مايو 68 ذات الطابع التأسيسي. يا لها من قوة دافعة. ماذا عن الوضع الراهن؟

ملاحظة: تنشر المقابلة في العدد القادم من مجلة Viento sur

المصدر: https://www.europe-solidaire.org/spip.php?article70471

تتمة ص 12: المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

عدم عكس تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي على الفرنك المغربي؛ لذلك سجل النصف الأول من عام 1959 تدفقات الرساميل الخاصة إلى الخارج بمعدل مماثل لما كانت عليه في عام 1956.»

الجدول رقم 4: تطور معدل الادخار من عام 1952 إلى عام 1960

(قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1952 كأساس)

	(قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1952 كأساس)								
	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
الادخار	100	105	94	116	137	129	128	137	140
الإنتاج الوطني الخام	100	108	113	114	124	126	126	140	150
علاقة الادخار/ الناتج الوطني الخام بـ %	14	13	11	14	15	14	12	14	13

المصدر: التطور الصناعي في إطار المخطط الخماسي (1960-1964) صفحة 62 (عمل نشره قسم التخطيط الوزاري في وزارة الاقتصاد الوطني والمالية، الرباط عام 1961).

لإظهار القطاعات المتأثرة بانخفاض الاستثمار، من المهم الرجوع إلى الجدول 5.

الجدول رقم 5

تطور مؤشرات حجم الاستثمارات الخام حسب نوع مواد التجهيز

	(قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1952 كأساس)													
	1950	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961	1962
الآلات	89	110	100	83	85	76	55	45	62	41	57	60	60
البناء	53	75	100	103	91	80	65	40	42	43	45	46	42
الأشغال العمومية	73	83	100	93	77	65	68	62	62	67	70	80	80
المجموع	71	90	100	93	85	74	62	48	55	49	56	60	60

المصدر: مكتب الحسابات الاقتصادية.

للبقاء على مستوى الإحصاء وفهم عواقب انخفاض الاستثمار، من الضروري الرجوع إلى الجداول رقم 6 ورقم 7 ورقم 8. جرى توضيح الانخفاض الكبير في مستوى التشغيل وتفاقم مشكلة البطالة والعمل الناقص أو بالأقل الإشارة إليهما في الجداول رقم 9 ورقم 10 ورقم 11.

الجدول رقم 6

الانتاج المحلي الخام حسب القطاعات في المغرب برمته

	القيمة المضافة الإجمالية لأسعار السوق (بمليارات السنتيمات عام 1959)											
القطاعات	1951	1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960	1961
الزراعة	199	200	228	247	216	224	189	247	230	225	191
الطاقة	11	11	13	15	15	17	17	17	17	17	17
المناجم	28	29	30	32	34	34	37	39	42	45	47
الصناعة والصناعة التقليدية	74	79	86	88	88	91	93	97	98	105	109
البناء والأشغال العمومية	60	75	75	63	67	49	37	33	35	34	38
النقل والمواصلات	103	112	118	125	131	133	138	140	142	146	148
التجارة	160	166	177	183	181	166	147	166	156	172	169
المجموع	635	672	727	757	728	714	658	739	720	744	719

المصدر: قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط، مكتب الحسابات الاقتصادية.

الجدول رقم 7

مقارنة تطور السكان والإنتاج المحلي الخام (1951-1961)

السنوات	مجموع السكان في منتصف العام (بالآلاف)	الإنتاج المحلي الخام (بمليارات الفرنكات عام 1958)	الإنتاج المحلي الخام للفرد	
			بالفرنكات عام 1958	قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1951 كأساس
1951	9.530	635	67.000	100
1952	9.750	672	69.000	103
1953	10.005	727	73.000	109
1954	10.225	757	74.000	110
1955	10.480	728	69.000	103
1956	10.675	714	67.000	100
1957	11.860	658	61.000	91
1958	11.095	739	67.000	100
1959	11.350	720	63.000	94
1960	11.625	744	64.000	96
1961	11.940	719	60.000	90

الجدول رقم 8

تطور الاستهلاك الظاهر من 1951 إلى 1960

السنوات	استهلاك الأسر (قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1958 كأساس)	استهلاك الفرد (قيمة المؤشر بنسبة 100% باستخدام 1958 كأساس)
1951	84	98
1952	88	101
1953	97	108
1954	102	110
1955	100	106
1956	98	102
1957	90	93
1958	100	100
1959	91	91
1960	98	94

المصدر: ب. دوبوا، محاضرة في الديمغرافيا والأنظمة الاقتصادية المغربية، الرباط، نسخة ورقية (جامعة محمد الخامس)

الجدول رقم 9

تراجع مستوى التشغيل في قطاع الصناعة منذ عام 1952

	1952	1957	1961
المؤسسات الصناعية	130.000	112.000	127.000
المناجم	35.000	35.000	32.000
البناء	90.000	45.000	50.000
المجموع	225.000	192.000	209.000

الجدول رقم 10

التوزيع بالنسبة المئوية لمناصب الشغل والبطالة حسب فرع قطاع النشاط

الفرع	العمال المستخدمين	البطالة
صناعة المعادن	76	24
البناء والأشغال العمومية	54	46
النسيج والجلود	85	15
الصناعات الغذائية	81	19
صناعات أخرى	83	17
القطاع الثاني	71	29
النقل	92	8
التجارة	91	9
الإدارة والمهن الحرة	90	10
الخدمات	85	15
القطاع الثالث	89	11
مجموع الأنشطة	78	22

الجدول رقم 11

اليد العاملة الباحثة عن الشغل فى عام 1964

تصنيف		اليد العاملة الزراعية	اليد العاملة غير الزراعية	المجموع
النمو الديمغرافي		225.000	375.000	600.000
العمل الناقص في الزراعة	الرجال	900.000		900.000
	النساء	900.000		900.000
البطالة في المناطق الحضرية			227.000	
المجموع		2.025.000	602.000	2.627.000

(أ) تحول العمل الناقص إلى بطالة كاملة: يعادل فلاحان يمارسان عملا جزئيا بنسبة 50% عاطلا واحداً.

المصدر: نظرات حول التشغيل والبطالة في المغرب، صفحة. 42 (المندوبية السامية للشباب والرياضة، الرباط).

ختاماً، لا يمكن إلا الإشارة إلى ركود الإنتاج المحلي الخام أو نموه البطيء للغاية، وهي حقيقة سائدة بالأقل على مدى أكثر من عقد من تاريخ المغرب. مع الأخذ بعين الاعتبار النمو الديموغرافي (نسبة 3% سنويا)، ثمة ميل الإنتاج واستهلاك الفرد إلى الانخفاض، باستثناء فيما يتعلق بالفئات الاجتماعية التي استفادت، بفعل «الاستقلال»، من تحويل جزء من الدخل الوطني (20 إلى ٪25)، وفي هذه الحالة مختلف قطاعات الأوليغارشية.

إن الجانب الآخر، المتعلق بالتشغيل والعمل الناقص والبطالة، دال أيضًا. وبوثيرة خلق 3700 منصب شغل سنوياً في قطاع الصناعة، كان تزايد بطالة اليد العاملة غير الزراعية تجاوز رقم 500000 في عام 1964؛ إجمالا (بما في ذلك العمل الناقص في الزراعة)، كانت البطالة في عام 1964 تطال نسبة 40% من السكان النشطين في المغرب، بالنظر إلى عدم تحقيق أهداف المخطط الخماسي (1960-1964) المحددة.

من الواضح أن مشكلة الاستثمار كانت في مركز أزمة اقتصاد المغرب منذ عام 1956. وبقدر ما أن أصل هذه المشكلة اقتصادي وسياسي وأيديولوجي، فإن تطورها لا يمكن إلا أن يستمر في اتجاه التفاقم.

أثناء هكذا طور سنوات الستينيات برمته وخاصة منذ البداية، «تجاوز تفاقم بؤس الطبقات المضطهدة وشقاؤها المستوى المعتاد».

كتبت برجوازية حزب الاستقلال بالذات في لسان حالها، يوم 18 تشرين الأول/أكتوبر عام 1958: «لا تزال البطالة متفشية في مدننا وقرانا. وعلى ما يبدو لم تعد الحكومة ومجتمعنا مهتمان بهذا الشر المترسخ في عادات حياتنا المعيشية. يتمثل واجبنا في اثارة انتباه المسؤولين علينا حول هذا الوضع. إذا تفاقم الوضع، ماذا سيحدث لكل هؤلاء الجياع؟ إن الحركات الاجتماعية التي تهز المغرب مؤخرا لا أصل لها سوى هذا الوضع الشاذ.» [5]

في هكذا طور الركود والأزمة تحديداً، ستتطور المواجهات الطبقية والعشائرية وتنتهي بتوطيد سلطة الفئات الأكثر محافظة، أو تلك المرتبطة بالسوق العالمية.

ستكون البرجوازية المتوسطة والصغيرة، في الآن ذاته، فاعلة وضحية المناورات السياسية، التي ستعاني من انعكاساتها أكثر الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء.

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

نشرت المناضل-ة في عددها السابق جزءا من الفصل الرابع عشر بالعنوان أعلاه من اطروحة المناضل الفقيد احمد بناني الصادرة في العام 1983، بعنوان «التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن 19 الى «المسيرة الخضراء» 1975.
نتبع في هذا العدد بنشر العنوان رقم 2 (المعطيات الاقتصادية)، وفي العدد القادم السياق السياسي.

بقلم؛ أحمد بناني

2. المعطيات الاقتصادية

تشير الخلفية الاقتصادية للبلد أثناء 1955-1956، في المقاولات المجهولة الاسم، إلى أن نسبة ٪5 من الرأسمال مغربية مع زهاء عشرين رب عمل في المقاولات الصناعية من السكان الأصليين. أما نسبة ٪95 المتبقية من الرأسمال المستثمر، سواء في الزراعة أو في الصناعة المغربية، فمن أصل أجنبي ومعظمها فرنسية. هناك قدر قليل من رأسمال مغربي، لكن الادخار موجود، وكان حجمه 73 مليار في عام 1952؛ وانتقل إلى 136 مليار في عام 1958. لكن، أثناء هذه المرحلة، ماذا نلاحظ؟ إذا تضاعف الادخار، انخفضت الاستثمارات الخاصة بنسبة ٪50. جرت عمليات توظيف الادخارات في الواقع بالخارج، ولم يعد الاستثمار وإعادته قائمين في المغرب.

إلى جانب نقل الرساميل إلى الخارج، بات نقص الأطر واضحاً. في تدخله يوم 3 حزيران/يونيو عام 1960، بمؤتمر العمل الدولي بجنيف، قام عبد الكريم الخطيب، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية في المغرب، بتقييم حاجات بلده السنوية من اليد العاملة، في مرحلة عشر سنوات، بـ 80 ألف عامل مؤهل في القطاع الصناعي، و50000 عامل مؤهل في الزراعة، و2000 تقني، و1000 مهندس و1400 مدرس. وغني عن البيان أن الأرقام والتوقعات والتطور المستهدفة كانت في إطار اقتصاد تابع ودوماً في انحسار.

بالإضافة إلى ذلك، أدى المنعطف الاستعماري الجديد إلى رحيل المستوطنين ومعهم أطر عليا وتقنيين، إلخ: هكذا من 1 كانون الثاني/يناير عام 1956 إلى 1 كانون الثاني/ديسمبر عام 1957، سجلت 120000 حالة مغادرة نهائية. ومن 1 كانون الأول/يناير إلى 31 كانون الثاني/ديسمبر عام 1958، تلتها 22400 حالة. والحال أن المزارعين الفرنسيين كانوا ينتجون نسبة ٪50 من القمح، ونسبة ٪70 من المنتجات الزراعية الأخرى، وفي بعض الحالات كلها. لم يكن يضطلع الفرنسيون بدور مماثل في أي جزء آخر من العالم، باستثناء فرنسا والجزائر. علاوة على ذلك، كانت الرساميل الفرنسية تلعب دورًا هاماً في الصناعة المنجمية: الفوسفاط والرصاص ومختلف المعادن النادرة، والفحم الصلب، وفي صناعة التعليب المعتمدة على مصايد الأسماك. ومن الخصائص الأخرى، ثمة الميزان الخارجي المغربي الذي كان يمثل نسبة ٪45 من إجمالي الدخل الوطني، ما يعني أن تذبذب هذا الميزان قد يؤدي إلى أخطر التداعيات في المخطط الداخلي.

من الأساسي هنا، تأكيد مدى انخفاض الاستثمار، من خلال ملاحظة الإحصائيات ونقص الادخار، لفهم سيرورة التخلف التي بدأت في عام 1956 وعواقبها السياسية والاجتماعية.

الجدول رقم 1: تطور إجمالي الاستثمار الخام من عام 1956 إلى عام 1962

المصدر: بناء على أعمال قسم التنسيق الاقتصادي والتخطيط بالرباط.

يكشف حساب الرأسمال للمحاسبة comptabi-lité الاقتصادية في البلد برمته أيضًا عن انخفاض الاستثمارات من عام 1952 إلى عام 1960، وتسارع «تهريب» الادخار الخاص نحو الخارج بدءا من عام 1956:

السنوات	الاستثمارات الخامة بالقيمة (بمليارات الفرنكات المتداولة)	الاستثمارات الخامة (قيمة المؤشر بنسبة 100٪ باستخدام 1952 كأساس)
1956	79	62
1957	69	48
1958	82	55
1959	76	49
1960	92	56
1961	104	60
1962	107	60

الجدول رقم 2

I. التشغيل
(بمليارات الفرنكات المتداولة)

		1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
1.التجهيز	المقاولات والأفراد (بما في ذلك المقاولات ذات الامتياز)	100	99	83	75	60	45	58	51	67
	الدولة	18	16	19	18	19	24	24	25	25
	المجموع	118	115	102	93	79	69	82	76	92
2.الاحتياطات		-10	23	25	-10	-10	-8	-16	30	-10
مجموع التشغيل		108	138	127	83	71	53	112	66	96

II. الموارد
(بمليارات الفرنكات المتداولة)

		1952	1953	1954	1955	1956	1957	1958	1959	1960
1.الادخار المحلي	خاص	45	84	78	78	81	64	106	84	105
	عام	28	26	25	8	25	27	30	2	15
	المجموع	73	110	103	86	106	91	136	104	120
2.الخارجي (تحويلات، قروض)	خاصة	29	15	7	-21	-100	-15	-17	-31	-7
	عامة	14	15	16	20	14	19	9	14	20
	الأصول الخارجية	-8	-2	1	-2	51	-42	-16	-21	-37
	المجموع	35	28	24	3-	-35	-38	-24	-38	-24
مجموع الموارد		108	138	127	83	71	53	112	66	96

حساب الرأسمال للحسابات الاقتصادية للمغرب برمته (1952-1960)

إن شهد المغرب «طفرة» اقتصادية من عام 1949 إلى عام 1953، فذلك لسببين بالأقل: السبب الأول، من نوع اقتصادي ومالي، ناجم عن اندماج المغرب في اقتصاد فرنسا من خلال منطقة الفرنك (حرية حركة الرأسمال وحرية التحويلات وامتيازات ضريبية هامة، إلخ).

ويعود السبب الثاني إلى طبيعة الملاذ الذي يشكله المغرب في هذه المرحلة: في فرنسا، أدت عمليات التأميم بعد الحرب العالمية إلى تدفق الرساميل من المتروبول إلى المغرب. ولن تؤدي الحرب على كوريا سوى إلى تضخيم الظاهرة.

في عام 1952، على سبيل المثال، كان معدل الاستثمار زهاء نسبة ٪24 من الناتج الوطني الخام. هناك أمران هامان يميزان هذه المرحلة:

1. يُستثمر الادخار المحلي كاملاً في عين المكان. ويُمول قسم من الاستثمارات من خلال المساهمات الخارجية. ولم يُسجل أي تهريب.

2. يجب تأكيد أهمية المساعدات الخارجية في عام 1952، إذ كانت تمثل أكثر من نصف الادخار المحلي.

3. منذ عام 1953، وبالنظر إلى المناخ السياسي، لوحظ انخفاض واضح في التحويلات الخاصة.

منذ عام 1955، أصبح تهريب الرساميل ظاهرة هامة وحتى مقلقة. وتحدث السيرورة المعكوسة لتلك الظاهرة الموصوفة حتى الآن: يصبح الادخار أكبر من الاستثمار.

على حد تعبير عزيز بلال، في عام 1956: «إذا بلغ الادخار الخاص 91 ملياراً، فإن التحويلات الخاصة إلى الخارج وصلت إلى 100 مليار. مع ذلك، لا يمكن استنتاج تحويل جميع ادخار العام إلى الخارج. جرت تغذية جزء من التدفقات المالية إلى الخارج من خلال الادخار الذي تحقق سابقاً... في عام 1957، حدثت إعادة تشكيل جزئية لأصول المغرب الخارجية. مُولت استثمارات هذا العام بمبلغ لا يتجاوز 19 مليار دولار من خلال الادخار. ويمثل الفائض، أي 57 مليارا، تحويلا إلى الخارج أو توظيفا في الأصول الخارجية... كان الادخار الداخلي «المسجل» في سنوات 1958 و1959 و1960، دوماً أكبر من الاستثمارات. بلغ «صافي القروض الخارجية» 33 ملياراً عام 1958، و52 ملياراً عام 1959 و44 ملياراً عام 1960.

«في نهاية عام 1958، «انفصل» الفرنك المغربي عن الفرنك الفرنسي، بعد أن قررت حكومة المغرب

التتمة ص 11